E

الأمم المتحدة

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EC.6/2019/5
E/ESCWA/EDID/2019/1/Summary
15 April 2019
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة التنفيذية
الاجتماع السادس
مراكش، المغرب، 15-16 حزيران/يونيو 2019

البند 5 من جدول الأعمال المؤقت

مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2018-2019: ملخص

موجز

شهدت المنطقة العربية في عام 2018 تعافياً، فقد بلغ معدل النمو 2.6 في المائة مقارنة بـ 1.7 في المائة في العام السابق. وكان هذا التعافي مدفوعاً إلى حد كبير بنمو يقوده قطاع الهيدروكربون، فقد استفاد مصدرو النفط من ارتفاع أسعاره ومن الزيادة الكبيرة في عائدات تصديره، خاصة في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وساهم مستوردو النفط في المنطقة، بدرجات متفاوتة بين مجموعات البلدان وبين البلدان، في زيادة النمو الإقليمي العام عبر سلسلة من الإصلاحات السياسية وجهود لتعديل المالية العامة.

مع ذلك، ورغم زخم النمو في عام 2018، تواصل المنطقة العربية، في انتقالها نحو تحقيق النمو الاشتمالي والمستدام، إدارة حالات الافتقار إلى اليقين. ولا تزال التوترات الجغرافية-السياسية مستمرة وتتفاقم بسبب استمرار العديد من الخلافات الدبلوماسية بين بلدان المنطقة وتواصل النزاعات المسلحة. علاوة على ذلك، بسبب دفع الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الاقتصادات المتقدمة باتجاه رفع معدلات الفائدة العالمية، يرجح أن تشهد المنطقة العربية ظروف ائتمان أضيق وتعرّض المالية العامة لمخاطر. وقد أدى تقلب أسعار النفط، مقترناً بالعقوبات الأمريكية المفروضة على صادرات النفط الخام الإيراني، إلى تعقيد القدرة على تحقيق توازن في معادلة النمو بين توطيد المالية العامة وتطوير القطاع الخاص والتنويع والاختلالات الخارجية. وانعكاساً لهذه المخاطر والفرص المختلطة، يُتوقع أن يستمر النمو في المنطقة بمعدل نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي يبلغ 2.9 في المائة لعام 2019 و3.8 في المائة لعام 2020.

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
أولاً-	**السياق العالمي**	6-1	3
ثانياً-	**السلع من الموارد الطبيعية**	16-7	5
	ألف- النفط	12-7	5
	باء- الغاز الطبيعي والفوسفات	16-13	8
ثالثاً-	**الاتجاهات الاجتماعية-الاقتصادية الإقليمية**	32-17	9
	ألف- نظرة عامة	17	9
	باء- بلدان مجلس التعاون الخليجي	19-18	11
	جيم- بلدان المشرق العربي	21-20	11
	دال- بلدان المغرب العربي	23-22	12
	هاء- أقل البلدان العربية نمواً	25-24	13
	واو- الأسعار والتضخم	27-26	13
	زاي- أسعار الصرف	30-28	14
	حاء- الديناميات الاجتماعية والتشغيل	32-31	15
رابعاً-	**التطورات على مستوى السياسات**	35-33	16
خامساً-	**الآفاق**	37-36	17

أولاً- السياق العالمي

1- استمرّ النمو الاقتصادي العالمي في التوسع بوتيرة مستقرة قدرها 3.0 في المائة في عام 2018، ويُتوقع أن ينخفض إلى نسبة قدرها 2.7 في المائة في عام 2019. وكان هذا النمو مدفوعاً أساساً بتسارع مُستحثّ مالياً في الولايات المتحدة الأمريكية، عوض جزئياً ركود النمو نسبياً في بعض البلدان الكبيرة الأخرى. وفي الوقت نفسه، بدا أن البلدان النامية تخبر مسار نمو مختلط، يمكن عزوه إلى النزاعات التجارية وتقلبات أسعار النفط وتصاعد الإجهاد المالي والتقلبات المالية. كما أدى استمرار التوترات الجغرافية-السياسية إلى تضخيم التحديات المستمرة في بعض البلدان المتأثرة بالنزاعات. وتفرض هذه الديناميات غير المتجانسة، التي تتفاوت بين المناطق والبلدان، تحديات أمام ضمان عملية صنع سياسات عالمية متعددة الأطراف وتعاونية ومتكاملة تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة.

2- بلغ معدل النمو في البلدان المتقدمة 2.2 في المائة في عام 2018، مسجلاً تراجعاً طفيفاً عن معدّل كان قدره 2.3 في المائة في العام السابق. وقد لوحظ هذا التوسع الاقتصادي السريع في الولايات المتحدة، التي خبرت في عام 2018 معدل نمو بلغ 2.9 في المائة، بينما سجّلت الاقتصادات المتقدمة الرئيسية الأخرى نمواً بطيئاً، إذ بلغ النمو في الاتحاد الأوروبي 1.9 في المائة وفي اليابان 0.8 في المائة، بالمقارنة مع 2.4 في المائة و1.9 في المائة على التوالي في عام 2017. ورغم مسارات النمو المختلطة هذه، انخفض معدل البطالة في البلدان المتقدمة من 5.8 في المائة إلى 5.4 في المائة خلال الفترة 2017-2018، فنجمت عن ذلك معدلات بطالة منخفضة تاريخياً[1]. غير أنّ شرائح السكان المختلفة لم تستفد بتساوٍ من تحسن وضع سوق العمل، فتزايد التفاوت في الدخل وتفاقم الافتقار إلى العمال المؤهلين[2].

3- أبدى معدل تضخم الاقتصادات المتقدمة اتجاهاً تصاعدياً فوصل نحو 2 في المائة في عام 2018، مرتفعاً من 1.7 في المائة في عام 2017. وارتبط هذا الارتفاع بضغوط تضخمية نتيجة قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة رفع سعر الفائدة في أربع مناسبات ليصل في عام 2018 إلى السعر المُستهدف وهو 2.5 في المائة. وقد أطلقت هذه الزيادات في أسعار الفائدة تضييقاً حاداً لظروف السيولة العالمية، رغم أنه لا يُتوقع أن يكون هناك المزيد من الارتفاعات في أسعار الفائدة في الأشهر المقبلة[3] وقد واصلت اليابان سياسة التيسير النقدي الكمي والنوعي في عام 2018 للحفاظ على سعر الفائدة المنخفض فيها على المدى القصير. وفي أواخر عام 2018، أنهى البنك المركزي الأوروبي عملية شراء السندات الضخمة تاريخياً التي كانت تهدف إلى تحفيز

(1) في عام 2018، بلغت معدلات البطالة 2.7 في المائة في اليابان و3.9 في المائة في الولايات المتحدة و4.7 في المائة في نيوزيلندا و5.5 في المائة في أستراليا و5.9 في المائة في كندا و7 في المائة في الاتحاد الأوروبي. United Nations, Department of Economic and Social Affairs (DESA), World Economic Situation and Prospects 2019 (New York, 2019).

(2) في حين وصلت معدلات البطالة في ألمانيا والولايات المتحدة واليابان أدنى مستوى لها منذ عقود، أفادت المؤسسات في تلك البلدان أن الافتقار إلى العمال المؤهلين يقيّد مستويات إنتاجها. فمثلاً، في الولايات المتحدة، زادت محدودية قدرات النقل بالسكك الحديدية وبالشاحنات أسعار نقل البضائع زيادة كبيرة. DESA, World Economic Situation and Prospects 2019.

(3) يستند هذا التوقع إلى إعلان الاحتياطي الفيدرالي في آذار/مارس 2019.

اقتصاد منطقة اليورو. ورفع بنك إنكلترا سعر الفائدة إلى 0.75 في المائة في آب/أغسطس 2018، ويُتوقع أن يظل هذا السعر دون تغيير إلى أن تُحلّ قضية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

4- في عام 2018، احتُوي النمو الاقتصادي في البلدان النامية ليقف عند 4.3 في المائة. وتشير التقديرات إلى أن النمو في الصين، القوة الدافعة الرئيسية للنمو العالمي، بلغ 6.6 في المائة، ما يمثّل انخفاضاً بنسبة 0.2 نقطة مئوية عن مستوى عام 2017. ويُعزى ذلك أساساً إلى النزاع التجاري المستمر بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية. ونتيجة لذلك، تحتل الهند الآن موقع القوة الاقتصادية العالمية[4]. علاوة على ذلك، استمر العديد من مصدري السلع الأساسية، وخاصة البلدان المصدرة للنفط، في تحقيق تعافٍ تدريجي مستفيدة استفادة كبيرة من ارتفاع أسعار النفط، باستثناء إيران وفنزويلا اللتين تواجهان عقوبات شديدة فرضتها عليهما الولايات المتحدة. وقد سجلت إيران انكماشاً اقتصادياً بلغ معدله 1 في المائة، في حين واجهت فنزويلا أسوأ أزمة اقتصادية تعرضت لها[5]، أدت إلى انكماش اقتصادي بلغ 15 في المائة في عام 2018.

الجدول 1- النمو والتضخم: المعدلات العالمية والإقليمية، 2016-2020
(بالنسبة المئوية)

البلد/مجموعة البلدان	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي					معدل تضخم أسعار الاستهلاك				
	2016	2017	2018	2019	2020	2016	2017	2018	2019	2020
المنطقة العربية	2.8	1.7	2.6	2.9	3.8	5.3	6.7	6.2	4.1	3.5
العالم	2.5	3.1	3.0	2.7	2.9	n/a	n/a	n/a	n/a	n/a
البلدان المتقدمة النمو	1.7	2.3	2.2	1.8	1.9	0.7	1.7	2.0	2.2	2.1
الولايات المتحدة	1.6	2.2	2.9	2.3	2.1	1.3	2.1	2.5	2.5	2.4
الاتحاد الأوروبي	2.0	2.4	1.9	1.5	1.8	0.3	1.7	1.9	2.1	2.1
اليابان	1.0	1.9	0.8	0.8	1.2	-0.1	0.5	1.2	1.4	1.5
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	0.4	2.0	2.7	2.1	2.3	7.8	5.1	4.0	4.9	4.3
البلدان النامية	3.9	4.4	4.3	4.1	4.5	5.2	4.4	5.2	5.1	4.4
أفريقيا	1.6	2.6	2.7	3.1	3.7	13.3	14.4	11.1	8.5	7.2
شرق/جنوب آسيا	6.1	6.1	5.8	5.4	5.5	2.6	2.3	3.5	4.1	3.6
أمريكا اللاتينية	-1.3	1.1	0.8	1.2	2.3	9.8	6.1	6.7	6.7	5.3

المصادر: احتسبت الإسكوا بيانات المنطقة العربية استناداً إلى المصادر الإحصائية الوطنية. واستُقيت بيانات مجموعات البلدان الأخرى من DESA, World Economic Situation and Prospects 2019.

(4) واصل الاقتصاد الهندي توسعه السريع بمعدل نمو بلغ 7.2 في المائة في عام 2018، مدفوعاً بشكل أساسي بزيادة الاستهلاك الخاص ونمو الاستثمار.

(5) تفاقمت الأزمة الاقتصادية بسبب القيود المالية والقانونية التي فرضتها الولايات المتحدة على الأفراد والكيانات وشركة النفط المملوكة للدولة المتماشية مع النظام الحالي.

5- في أعقاب النزاع التجاري بين الصين والولايات المتحدة، تباطأ نمو التجارة العالمية بـ 1.5 نقطة مئوية ليصل إلى 3.8 في المائة في عام 2018. وتفاوت تأثير النزاع التجاري حسب البلد والقطاع. ففي الولايات المتحدة، تأثرت سلباً من ارتفاع التعرفات الصناعات التي تستخدم الصلب كمُدخلات إنتاج رئيسية والقطاعات الزراعية المصدّرة لفول الصويا والذرة. وفي الصين، قُيّدت صادرات الآلات والمنتجات الإلكترونية إلى الولايات المتحدة إلى حد كبير. كما أثرت على البلدان النامية الرسوم الجمركية المرتفعة على بعض المنتجات. فمثلاً، اضطر المستوردون في الولايات المتحدة والصين إلى البحث عن بدائل أرخص، ما أتاح الفرص لمصدرين في البلدان النامية، وخاصة البرازيل للمنتجات الزراعية والمكسيك للسيارات وماليزيا للدوائر الإلكترونية المتكاملة والنفايات النحاسية والخردة. مع ذلك، يرجح أن يستمر التباطؤ الحديث العهد في التجارة العالمية إذا ظل النزاع التجاري دون حل.

6- شوّش إصدار قروض مديونية مرتفعة[6] هامشياً صورة أداء النمو في عام 2018. وعلاوة على ذلك، استمر ارتفاع مستويات الديون في البلدان النامية في عام 2018. وفي العديد من البلدان الأفريقية، ازداد إصدار السندات الخارجية لدعم حشد الإيرادات. وفي هذا الصدد، استفادت تلك الدول الأفريقية إلى حد كبير من القروض والاستثمارات الصينية[7]. غير أن تدفقات الأموال هذه، التي بلغت 143.3 مليار دولار[8]، أدت إلى أن تصبح أفريقيا مدينة للصين إلى درجة كبيرة. وفي هذا السياق، غدت أجزاء كثيرة من القارة الأفريقية منكشفة على المخاوف المتعلقة بالقدرة على تحمل الديون.

ثانياً- السلع من الموارد الطبيعية

ألف- النفط

7- مع توسع الاقتصاد العالمي في عام 2018، بلغ الطلب العالمي على النفط 99.2 مليون برميل في اليوم، بزيادة قدرها 1.3 مليون عن عام 2017. وكان الطلب القوي على النفط مصحوباً بزيادة الأنشطة الاقتصادية في البلدان المتقدمة، وخاصة في الولايات المتحدة. وارتفع الطلب على النفط في الولايات المتحدة، وهي أكبر مستهلك للنفط في العالم، بنسبة 2.2 في المائة ليبلغ 20.7 مليون برميل في اليوم في عام 2018. وعلاوة على ذلك، ارتفع الطلب على النفط في الاقتصادات النامية (البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) بنسبة 2 في المائة ليبلغ 51.4 مليون برميل في اليوم، واستحوذت الصين والهند على 70 في المائة من هذا الارتفاع، فقد ارتفع الطلب على النفط في الصين بـ 0.5 مليون برميل في اليوم وفي الهند بـ 0.2 مليون برميل في اليوم. ويتوقع أن يستمر الاتجاه التصاعدي الأخير في الطلب على النفط في عام 2019، ليبلغ 100.5 مليون برميل في اليوم.

---

(6) قرض المديونية المرتفعة هو نوع من القروض يقدّم لشركات أو أفراد لديهم بالفعل ديون كبيرة و/أو سجل ائتماني ضعيف.

(7) أصدرت الحكومة والبنوك والمقاولون في الصين من عام 2000 إلى عام 2014 قروضاً للحكومات والمؤسسات المملوكة للدولة في أفريقيا بقيمة 86.3 مليار دولار. China Africa Research Initiative, "Data: Chinese loans to Africa" (استُرجعَت في 10 آذار/مارس 2019).

(8) تصنّف هذه القروض إلى حد كبير على أنها مساعدات إنمائية غير رسمية، كائتمانات تصدير وائتمانات موردين وقروض تجارية.

8- قُدرت إمدادات النفط العالمية لعام 2018 بنحو 97.5 مليون برميل في اليوم، بزيادة تبلغ 2.1 في المائة عن العام السابق. وقد برزت الولايات المتحدة كأكبر منتج للنفط في العالم منذ عام 2017، واستمرت في الهيمنة على نمو الإمدادات العالمية، إذ قُدر إنتاجها من النفط بـ 15.5 مليون برميل في اليوم في عام 2018، بزيادة تبلغ 16.6 في المائة عن العام السابق. ووفقاً لإدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة، يمثّل إنتاج البلاد من الزيت الصخري 59 في المائة من إجمالي إنتاج النفط فيها[9]. وفي السنوات المقبلة، ستستمر الولايات المتحدة في قيادة نمو إنتاج النفط العالمي، مستحوذة على 70 في المائة من الزيادة في القدرة الإنتاجية العالمية[10].

9- من العوامل الحاسمة الأخرى التي تؤثر على ديناميات سوق النفط اتفاق منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) على خفض إنتاج النفط، ما ساهم في إعادة التوازن إلى السوق العالمية للنفط عام 2018. فمثلاً، لوحظ انخفاض كبير في الإنتاج في البلدان الخاضعة للعقوبات، وتحديداً إيران وفنزويلا، فانخفض في عام 2018 إنتاج النفط بنحو 0.3 مليون برميل في اليوم في إيران و0.6 مليون برميل في اليوم في فنزويلا. وبالمقابل، تمكن كل من ليبيا ونيجيريا، البَلَدَان المعفيان من اتفاق أوبك لخفض الإنتاج، من زيادة معروضهما النفطي، فازدادت إمدادات ليبيا بحوالي مليون برميل في اليوم ونيجيريا بحوالي 1.7 مليون برميل في اليوم. والجدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية زادت إنتاجها من النفط بمقدار 0.35 مليون برميل في اليوم ليصل إلى 10.3 مليون برميل في اليوم في عام 2018 لتعويض انخفاض الإمدادات الإيرانية، رغم أن ذلك أثّر تأثيراً كبيراً على اتفاق أوبك لخفض إنتاج النفط. ونتيجة لذلك، كانت نتائج إعادة التوازن لأوبك مقيّدة إلى حد ما، إذ لم يبلّغ عن أي تغيُّرات جوهرية في حجم إنتاج أوبك في عام 2018[11]. ورغم المقايضات الملحوظة في إنتاج النفط بين بلدان أوبك، ساهم انخفاض الإنتاج في البلدان غير الأعضاء في أوبك بمقدار 0.3 مليون برميل في اليوم إلى حد كبير في الجهود الجارية لإعادة التوازن إلى سوق النفط. فقد خفضت المكسيك، مثلاً، إنتاجها من النفط إلى 2.08 مليون برميل في اليوم من 2.23 مليون خلال الفترة 2017-2018، ويُعزى ذلك إلى حد كبير إلى نضوب طبيعي في حقول النفط وتأخر في تطوير حقول نفط جديدة.

10- يرجح أن يبحث اجتماع أوبك القادم المقرر عقده في حزيران/يونيو 2019 أثر ثمانية إعفاءات من العقوبات النفطية على إيران الصادرة عن الولايات المتحدة[12]، والتي يمكن أن تشكّل اتجاه سوق النفط لعام 2019 بقدر كبير. وعلى افتراض عدم حدوث تغيير جذري في قائمة الإعفاءات الحالية وفي العقوبات الأخيرة التي فرضتها الولايات المتحدة على شركة النفط الحكومية في فنزويلا[13]، يتوقع أن تخفض أوبك+ (أوبك والبلدان الـ 10 غير الأعضاء في أوبك) إمدادات النفط بمقدار 1.2 مليون برميل في اليوم حتى حزيران/يونيو 2019.

---

(9) كانت صناعة الزيت الصخري تقوم ببناء قدرتها التنافسية من خلال التحسين المتواصل لابتكاراتها التقنية وإنتاجيتها، ما ساعد الولايات المتحدة على أن تصبح المنتج المرجّح في سوق النفط.

(10) International Energy Agency (IEA), *Oil 2019: Analysis and Forecasts to 2024*, Market Report Series (Paris, 2019).

(11) في عامي 2017 و2018، بلغ حجم إنتاج أوبك الإجمالي 39.5 مليون برميل في اليوم.

(12) أصدرت الولايات المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 ثمانية إعفاءات لمدة 180 يوماً إلى البلدان المستوردة النفط الإيراني، وهي إيطاليا، وتايوان، وتركيا، والصين، وكوريا الجنوبية، والهند، واليابان، واليونان.

(13) أعلنت حكومة الولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير 2019 عن عقوبات قضت بتجميد أصول شركة النفط الفنزويلية الحكومية PDVSA (Petróleos de Venezuela)، التي كانت عادة تورد حوالي 0.5 مليون برميل في اليوم إلى الولايات المتحدة، أي ما يعادل 41 في المائة من إجمالي صادرات النفط الفنزويلية.

الجدول 2- جهود أوبك لإعادة توازن سوق النفط منذ عام 2016

28 أيلول/سبتمبر 2016	عقدت المملكة العربية السعودية اجتماعاً غير رسمي في الجزائر مع 12 عضو من أعضاء أوبك لبحث خفض إنتاج النفط إلى ما يتراوح بين 32.5 و33 مليون برميل في اليوم لأول مرة منذ عام 2008، رغم أن إنتاج النفط ارتفع إلى 33.4 مليون برميل في اليوم في أيلول/سبتمبر 2016.
30 تشرين الثاني/نوفمبر 2016	قررت أوبك في اجتماعها في النمسا خفض إنتاج النفط إلى 32.5 مليون برميل في اليوم.
10 كانون الأول/ديسمبر 2016	أصدرت أوبك و11 منتجاً من غير الأعضاء في أوبك، من بينهم روسيا، إعلان التعاون. وقرر هؤلاء تنفيذ تعديل للإنتاج قدره 1.2 مليون برميل في اليوم، بدءاً من 1 كانون الثاني/يناير 2017.
25 أيار/مايو 2017	أصبحت غينيا الاستوائية كاملة العضوية في أوبك. وافق الاجتماع الوزاري الثاني المشترك لأوبك وغير الأعضاء في أوبك على تمديد تعديل الإنتاج لمدة تسعة أشهر أخرى تبدأ في 1 تموز/يوليو 2017.
30 تشرين الثاني/نوفمبر 2017	قرر الاجتماع الوزاري الثالث المشترك لأوبك وغير الأعضاء في أوبك تعديل إعلان التعاون.
22 حزيران/يونيو 2018	أصبحت جمهورية الكونغو سابع دولة أفريقية بعضوية كاملة في أوبك.
6 كانون الأول/ديسمبر 2018	أخذ المشاركون في الاجتماع الـ 175 لمؤتمر أوبك علماً بإعلان قطر الانسحاب من أوبك في كانون الثاني/يناير 2019. ووافقت أوبك والدول غير الأعضاء في أوبك على تعديل الإنتاج لخفض إنتاج النفط بمقدار 1.2 مليون برميل في اليوم لفترة أولية مدتها ستة أشهر، بدءاً من كانون الثاني/يناير 2019.
12 شباط/فبراير2019	أعلنت أوبك عن انخفاض حاد في إنتاجها من النفط، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض إنتاج النفط في المملكة العربية السعودية وتراجع صادرات النفط من فنزويلا.

المصادر: إعداد الإسكوا بناءً على بيانات أوبك الصحفية.

11- تذبذب سعر النفط إلى حد كبير في عام 2018. فقد ارتفع سعره خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام بمقدار 12.5 دولار للبرميل الواحد من 66.8 دولاراً إلى 79.4 دولاراً، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى انهيار إنتاج النفط الفنزويلي وإلى انقطاعات غير متوقعة في الإنتاج في كندا وليبيا. وخلال الربع الرابع، انخفض سعر النفط إلى 56.9 دولاراً للبرميل الواحد، ويعود ذلك جزئياً إلى حالة عدم اليقين بشأن المعروض النفطي التي اشتدت بسبب العقوبات المفروضة على إيران. وحتى نيسان/أبريل 2019، استمر ارتفاع سعر النفط، فأصبح يُتداول الآن على مستوى 64 دولاراً للبرميل الواحد. وقد ارتبط هذا الارتفاع في الأسعار بضبط المعروض النفطي الناتج عن اتفاق أوبك+ لخفض الإنتاج في كانون الأول/ديسمبر 2018. ويُتوقع أن ينخفض سعر النفط قليلاً بحلول نهاية عام 2019 ليتراوح بين 58 دولاراً و63 دولاراً للبرميل الواحد.

12- تشير التقديرات إلى أن المنطقة العربية أنتجت ما يقرب من 25.1 مليون برميل في اليوم من النفط الخام في عام 2018، بزيادة كبيرة تبلغ 24.4 مليون برميل في اليوم عن عام 2017. وعلى صعيد مجموعات البلدان بلغ إنتاج بلدان مجلس التعاون الخليجي 17.9 مليون برميل في اليوم أي بزيادة قدرها 3.0 في المائة، وإنتاج بلدان المشرق العربي 5.1 مليون بزيادة قدرها 0.6 في المائة، وإنتاج بلدان المغرب العربي 2 مليون بزيادة قدرها 7.1 في المائة خلال الفترة 2017-2018. وفي المقابل، عانت أقل البلدان العربية نمواً من انخفاض الإنتاج بمقدار 2.7 في المائة وبلغ إنتاجها 115,000 برميل في اليوم في عام 2018. وزاد عمالقة النفط الأربعة في المنطقة من إنتاجهم، فارتفع إنتاج الإمارات العربية المتحدة بمقدار 0.6 في المائة، والعراق 0.1 في المائة، والكويت 1.4 في

المائة، والمملكة العربية السعودية 3.5 في المائة. وواجهت ليبيا، التي أُعفيت من اتفاقية أوبك لخفض إنتاج النفط، انقطاعاً غير متوقع في إنتاج النفط في منتصف حزيران/يونيو 2018، تلاه ارتفاع كبير في الإنتاج في النصف الأخير من العام، إذ وصل بالمتوسط إلى ما يقرب من مليون برميل في اليوم في عام 2018. وعموماً، أتاح التعديل بين أداء إنتاج النفط الإقليمي وتطور أسعار النفط العالمية خلال عام 2018 للمنطقة العربية الاستفادة من الزيادة الكبيرة في إجمالي إيرادات صادرات النفط من 432.3 مليار دولار إلى 552.2 مليار دولار خلال الفترة 2017-2018.

باء- الغاز الطبيعي والفوسفات

13- الغاز الطبيعي قطاع هيدروكربون هام آخر في المنطقة العربية. والإمارات العربية المتحدة، والجزائر، وقطر، وليبيا، ومصر[14] أعضاء في منتدى الدول المصدرة للغاز (GECF)، التي تهيمن مجتمعة على 70 في المائة من احتياطيات الغاز الطبيعي وتمثل أيضاً أكثر من 40 في المائة من الإنتاج العالمي. وخلال السنوات القليلة الماضية، ازدادت الأهمية الاستراتيجية للغاز الطبيعي في العديد من البلدان العربية مع نمو الطلب العالمي على الغاز الطبيعي، الذي يُتوقع أن يزداد بمقدار 1.6 في المائة في المستقبل[15]. وما يدعم هذا النمو المستمر في الطلب على الغاز الطبيعي حاجة البلدان جميعها إلى تحسين الاستدامة البيئية في كل من القطاعين السكني والصناعي.

14- تقود الصين هذا الطلب، فقد أصبحت بحلول الربع الأخير من عام 2018 أكبر مستورد للغاز الطبيعي في العالم[16]. وقد استفادت الولايات المتحدة، وهي أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، بشكل كبير من التحسينات في تكنولوجيا الغاز الصخري، فأصبحت تستحوذ على أكثر من 40 في المائة من نمو الإنتاج العالمي، لكنها لا تزال مستورداً صافياً بسبب ارتفاع مستويات الاستهلاك المحلي. ونتيجة لذلك، ارتفع السعر القياسي في عام 2018 باطراد ووصل ذروته في تشرين الثاني/نوفمبر ليصل إلى 8.3 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية مترية (MMBtu) في أوروبا و4.1 دولار في الولايات المتحدة؛ لكن بدأ كلاهما في الانخفاض عندما أغرقت إمدادات الولايات المتحدة إلى أستراليا السوق. لذا ينبغي للبلدان العربية المصدرة للغاز الطبيعي التركيز على الاستفادة من الطلب المتزايد، لا سيما في آسيا، وفي الوقت نفسه الاستجابة بفعالية للجهود التي يبذلها المستهلكون الأوروبيون لتنويع الواردات على المدى القصير. وقد يفسر ذلك قرار قطر الخروج من أوبك تمشياً مع استراتيجيتها المستقبلية للطاقة المتمثلة في التركيز على الغاز الطبيعي[17].

---

(14) أكملت مصر وأدارت مشاريع تطوير للغاز الطبيعي ويُتوقع أن تصبح مُصدّراً صافياً للغاز الطبيعي في عام 2019.

(15) IEA, *Gas 2018: Analysis and Forecasts to 2023: Executive Summary*, Market Report Series (Paris, 2019).

(16) استوردت الصين 72.1 مليون طن في بداية الربع الرابع من عام 2018، ويفوق ذلك بكثير الواردات اليابانية البالغة 6.53 مليون طن. تستند بيانات الصين إلى General Administration of Customs, "China's major imports by quantity and value, October 2018 (in CNY)" (استُرجعَت في 10 آذار/مارس 2019). البيانات عن اليابان من Ministry of Finance, "Trade statistics", 13 March 2019.

(17) استثمرت قطر، كجزء من خطتها للطاقة، 10 مليارات دولار في مشروع مع شركة إكسون موبيل يُتوقع أن ينتج 16 مليون طن من الغاز الطبيعي في السنة. ويُتوقع أن يبدأ المرفق، الذي يقع في تكساس بالولايات المتحدة، التصدير في عام 2024. ExxonMobil, "ExxonMobil, Qatar Petroleum to proceed with Golden Pass LNG export project", 5 February 2019.

15- فيما يتعلق بتحديات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، ينبغي التسليم جيداً بأنه ليس من غنىً عن الفوسفات للإنتاجية الزراعية. ولدى المنطقة أكبر احتياطيات الفوسفات في العالم. ووفقاً للرابطة الدولية للأسمدة، بلغ الاستهلاك العالمي للمغذيات الفوسفورية للأسمدة 45.1 مليون طن في عام 2018، مرتفعاً من 44.2 مليون طن في عام 2017. ويُتوقع أن يزداد باطراد بمقدار 0.8 في المائة و1.8 في المائة خلال العامين المقبلين، على التوالي[18]. وعلى الرغم من تزايد الطلب، ظلت أسعار الأسمدة الرئيسية مستقرة نسبياً خلال الربع الأول من عام 2018، لكنها بدأت في الارتفاع بعد ذلك. فمثلاً، ارتفع سعر فوسفات ثنائي الأمونيوم بحوالي 10 في المائة، من 465 دولاراً إلى 521 دولاراً لكل طن متري خلال الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2017 إلى كانون الأول/ديسمبر 2018.

16- استجابة لهذا الطلب ولحركة الأسعار، استثمرت صناعة الأسمدة في المنطقة العربية بشكل كبير في تحسين القدرة على إنتاج الفوسفات، بما في ذلك توسيع مصنع الأسمدة في موقع الجرف الأصفر في المغرب، وهو مصدر رئيسي عالمياً؛ وتعزيز إنتاج المنتجات القائمة على الفوسفات في مصر والمملكة العربية السعودية. وعلاوة على ذلك، ازداد في الأردن إنتاج فوسفات ثنائي الأمونيوم زيادة كبيرة بلغت 67 في المائة من 380,000 إلى 630,000 طن خلال الفترة 2017-2018. وبالمقابل، انخفض إنتاج الفوسفات التونسي خلال الفترة ذاتها نتيجة التوتر الاجتماعي.

ثالثاً- الاتجاهات الاجتماعية-الاقتصادية الإقليمية

ألف- نظرة عامة

17- تشير التقديرات إلى أن المنطقة العربية خبرت تعافياً، إذ بلغ معدل النمو 2.6 في المائة في عام 2018 مرتفعاً عن 1.7 في المائة في عام 2017. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى النمو الذي يقوده قطاع الهيدروكربون في البلدان المصدّرة للنفط في المنطقة، إذ استمرت الأسعار في الارتفاع باطراد خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2018. ويُتوقع أيضاً أن تتوسع اقتصادات البلدان المستوردة للنفط في المنطقة، ويعزى ذلك جزئياً إلى سلسلة من الإصلاحات السياساتية والتعديلات المالية. مع ذلك، لا تزال التوترات الجغرافية-السياسية وارتفاع مستويات الدَين العام في التأثير على آفاق اقتصادات هذه البلدان على المدى المتوسط. وقد ضخمت هذه العوامل السلبية التحديات الاقتصادية المدفوعة سياسياً في الاقتصادات الهشة، بما في ذلك أزمات اللاجئين المستمرة، والنزاعات وعدم الاستقرار السياسي، وتزعزُع ثقة المستثمرين، وضعف تطور القطاع الخاص. وانعكاساً لهذه المخاطر والفرص المختلطة يُتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2.9 في المائة لعام 2019 و3.8 في المائة لعام 2020. مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام المتوقعة خاضعة للمراجعة في المستقبل، بما أن الحسابات القومية الرسمية لم تتوفر لبعض البلدان المتأثرة بالنزاعات لعدد من السنوات، نظراً لصعوبة تقدير الكلفة الاقتصادية للنزاع في هذه البلدان.

(18) International Fertilizer Association (IFA), "Short-term fertilizer outlook 2018-2019", paper presented at IFA Strategic Forum, Beijing, November 2018.

الجدول 3- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المنطقة العربية، 2016-2020 (بالنسبة المئوية)

البلد/مجموعة البلدان	2016	2017	2018[أ]	2019[ب]	2020[ج]
الإمارات العربية المتحدة	3.0	0.8	2.8	3.5	3.4
البحرين	3.5	3.8	3.1	2.1	3.1
عُمان	5.4	-0.3	2.9	2.1	3.5
قطر	2.1	1.6	2.6	2.9	3.1
الكويت	2.9	-3.5	1.2	3.2	4.4
المملكة العربية السعودية	1.7	-0.9	2.2	2.1	3.1
بلدان مجلس التعاون الخليجي	2.4	-0.2	2.4	2.7	3.3
الأردن	2.0	2.0	1.9	2.3	4.1
الجمهورية العربية السورية[د]	-2.5	-1.5	10.1	11.3	8.5
دولة فلسطين	4.7	3.1	0.7	0.5	1.8
العراق	13.8	-3.8	-0.9	2.3	6.2
لبنان	1.6	0.6	0.9	1.7	2.4
مصر	4.3	4.2	5.2	5.2	4.7
بلدان المشرق العربي	6.1	1.4	3.2	4.2	5.0
تونس	1.0	2.0	2.5	3.4	3.6
الجزائر	3.3	1.4	2.7	2.2	2.8
ليبيا[هـ]	-16.1	70.8	11.0	1.5	4.0
المغرب	1.1	4.1	3.0	2.9	3.9
بلدان المغرب العربي	0.2	10.1	3.7	2.5	3.4
جزر القمر	2.2	3.0	3.7	3.8	5.0
جيبوتي	9.1	7.0	6.8	6.7	4.8
السودان	4.8	4.5	-2.0	-1.1	4.3
الصومال	4.4	2.3	3.3	3.9	3.6
موريتانيا	1.8	3.5	3.2	5.1	6.9
اليمن	-14.8	-10.0	0.8	1.9	6.3
أقل البلدان العربية نمواً	-0.9	0.3	-0.6	0.3	4.9
مجموع المنطقة العربية	2.8	1.7	2.6	2.9	3.8

المصدر: تقديرات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية، ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك.

(أ) تستند أرقام نمو الناتج المحلي الإجمالي للإمارات العربية المتحدة وتونس والعراق ودولة فلسطين وقطر ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن إلى مصادر إحصائية وطنية، في حين تستند مصادر البلدان الأخرى إلى DESA, World Economic Situation and Prospects 2019.

(ب) تستند أرقام نمو الناتج المحلي الإجمالي للإمارات العربية المتحدة ودولة فلسطين وقطر والمغرب إلى مصادر إحصائية وطنية، في حين تستند مصادر البلدان الأخرى إلى DESA, World Economic Situation and Prospects 2019.

(ج) تستند أرقام نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطر إلى التوقعات الوطنية، في حين تستند مصادر البلدان الأخرى DESA, World Economic Situation and Prospects 2019.

(د) تستند أرقام نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2016-2017 في الجمهورية العربية السورية إلى برنامج الاجندة الوطنية لمستقبل سوريا للإسكوا، في حين تستند الأرقام للأعوام 2018 و2019 و2020 إلى DESA, World Economic Situation and Prospects 2019.

(هـ) تستند أرقام نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2016-2020 إلى DESA, World Economic Situation and Prospects 2019.

باء- بلدان مجلس التعاون الخليجي

18- استعادت بلدان مجلس التعاون الخليجي بشكل ملحوظ وتيرة النمو الاقتصادي، المدعوم بشكل رئيسي من ارتفاع أسعار النفط، بالاقتران مع زيادة في إنتاج النفط بلغت 2.7 في المائة على مدى فترة 2017-2018، فقد بلغ النمو في مجموعة هذه البلدان 2.4 في المائة في عام 2018 بعد أن انكمش بمقدار 0.2 في المائة في عام 2017. كما استفاد زخم التعافي من الزيادة في النشاط غير النفطي، وذلك تمشياً مع مشاريع الاستثمار العامة المخطط لها مثل كأس العالم لكرة القدم 2022 في قطر ومعرض إكسبو 2020 في الإمارات العربية المتحدة. علاوة على ذلك، أدت الزيادة الكبيرة في إيرادات الصادرات النفطية إلى تحسين الأرصدة الخارجية وإلى استئناف مراكمة احتياطيات النقد الأجنبي في مجموعة البلدان هذه. وقد دعم هذه التحسينات أيضاً إصدار بلدان مجلس التعاون الخليجي لِدَينٍ سيادي بقيمة حوالي 30 مليار دولار، والمشاركة الفعالة في الأسواق المالية العالمية، مثل إدراج المملكة العربية السعودية في مؤشر سندات الأسواق الناشئة MSCI[19].

19- يُتوقع أن يستمر مسار النمو الحالي في عام 2019، بنمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي يبلغ 2.7 في المائة. ويقوم ذلك إلى حد كبير على افتراض أن مشاريع الاستثمار العام الحالية ستستمر؛ وأن التأثير الإيجابي المتواصل لأسعار النفط على ثقة الاستثمار يُتوقع أن يتجلى في نهاية عام 2019؛ وأن التعافي الاقتصادي سترافقه ضغوط تضخمية معتدلة، يعززها فرض ضريبة القيمة المضافة الموحدة التي يُرجح أن تؤدي إلى تضخم أسعار الاستهلاك في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي؛ وأن بعض المكاسب المرئية من الإصلاحات المالية الأخيرة ستُدمج في الأنشطة الاقتصادية وتُترجم لتوفير هامش تصرف في المالية العامة. مع ذلك، وعلى المدى الطويل، لا يمكن استبعاد خطر احتمال الهبوط لأن جهود التحوّل الهيكلي المدعومة بسلسلة من تدابير المالية العامة قد تضعف بسبب تطورات سوق النفط المواتية. ومن شأن تأخير (أو فشل) التنويع الاقتصادي الفعّال أن يحجب هذه التوقعات الإيجابية، ما يزيد من عدم اليقين المتعلق بأسعار النفط المستقبلية.

جيم- بلدان المشرق العربي

20- بلغ متوسط النمو في بلدان المشرق العربي ما يقدر بنحو 3.2 في المائة في عام 2018، بزيادة عن 1.4 في المائة عن عام 2017. ويُعزى هذا التحسن الكبير في نمو الطلب الإجمالي في معظمه إلى النمو القوي في مصر، وهي أكبر بلد في مجموعة هذه البلدان، الذي ازداد نقطة مئوية واحدة ليبلغ 5.2 في المائة في عام 2018. وفي مصر، بدت قوية المؤشرات الاقتصادية المختلفة المرتبطة بالسياحة ونشاط الغاز الطبيعي والتحويلات المالية والاحتياطيات الدولية، ما قد يكون ساهم بشكل أكبر، إلى جانب الإصلاحات السياسية المستمرة، في رفع التصنيف السيادي للبلد في أواخر عام 2018. وكان التوسع الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية قوياً إلى حد ما، إذ بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها 10.1 في المائة في عام 2018 مع بدء جهود إعادة الإعمار وعودة المغتربين إلى البلد، ما عزز مستويات الاستهلاك الخاص. ومن ناحية أخرى، لم تكن الأنشطة الاقتصادية في العراق قوية بما يكفي للتحوّل إلى نمو إيجابي من الانكماش الاقتصادي الذي بلغ 3.8 في المائة في عام 2017،

(19) يلتقط هذا المؤشر تمثيلاً للرأسمال الكبير والمتوسط في 24 من الأسواق الناشئة. MSCI, "MSCI Emerging Markets Index (USD)", 29 March 2019.

فكانت النتيجة انكماشاً بنحو 0.9 في المائة في عام 2018. ويُعزى ذلك أساساً إلى استمرار عدم الاستقرار السياسي. مع ذلك، ستتحسن تدريجياً الحالة الاقتصادية، مدعومة بتزايد إجمالي الإيرادات من صادرات النفط.

21- ظلت الأنشطة الاقتصادية في الأردن ولبنان منخفضة في عام 2018، إذ بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأردن 1.9 في المائة وفي لبنان 0.9 في المائة. ولا يزال هذان الاقتصادان مقيدين بالنزاعات في البلدان المجاورة[20] مع ما يرتبط بذلك من افتقار إلى الاستقرار السياسي الداخلي. وكانت تجارتهما مع بلدان المنطقة راكدة إلى حد ما، جزئياً بسبب خصائصهما الجغرافية-السياسية، ولم تكن تحويلات العمال والاستثمارات الأجنبية مواتية في عام 2018، خاصة في لبنان. مع ذلك، سيؤثر التسارع الأخير في أنشطة إعادة البناء الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية إيجاباً على هذين الاقتصادين على المدى المتوسط. أما دولة فلسطين فعانت كثيراً من الاحتلال الإسرائيلي وسياساته وممارساته، بما في ذلك القيود المفروضة على تحويلات أموال الجهات المانحة، ما أدى إلى انكماش اقتصادها بنسبة 2.4 نقطة مئوية خلال الفترة 2017-2018. وستظل معظم اقتصادات المشرق العربي متأثرة بأوجه عدم اليقين الخارجي والأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية في البلدان المجاورة. ويُتوقع أن يسجّل متوسط النمو لعام 2019 في مجموعة هذه البلدان 4.2 في المائة.

دال- بلدان المغرب العربي

22- شهدت اقتصادات المغرب العربي تباطؤاً اقتصادياً فبلغ معدل النمو فيها 3.7 في المائة في عام 2018، أي بانخفاض كبير عن معدل 10.1 في المائة الذي سجلته في عام 2017. مع ذلك، قد يشوّه هذا الرقم المتوسط المرجّح صورة أداء النمو الحقيقي، بالنظر إلى أن نمو مجموعة البلدان هذه يتأثر بشدة بالنمو في ليبيا، خاصة في ظل التصعيد العسكري الحالي، الذي انخفض بما يقدر بـ 59.8 نقطة مئوية من 70.8 في المائة. ويُقدّر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مجموعة هذه البلدان، باستثناء ليبيا، بنحو 2.5 في المائة في عام 2018، وهو تحسّن طفيف عن النمو في العام السابق الذي بلغ 2.1 في المائة. ويشير هذا الاتجاه المعدّل للنمو إلى أن بلدان المغرب العربي حافظت إلى حد كبير على نموها الاقتصادي في السنوات الأخيرة.

23- كما هو متوقع، أظهر الأداء الاقتصادي على المستوى القطري نتائج مختلطة. فقد زاد الاقتصاد الجزائري إنفاقه العام معتمداً إلى حد كبير على التمويل النقدي. ونتيجة لذلك، كانت الأنشطة الاقتصادية قوية وحققت معدل نمو مضاعفاً (1.4 في المائة في عام 2017 مقارنةً بنسبة 2.7 في المائة في عام 2018). وسيستمر زخم النمو هذا في السنوات القادمة وسيستفيد بشكل كبير من ارتفاع إنتاج الغاز مع بدء تشغيل حقول جديدة. وشهد كل من المغرب وتونس إنتاجاً زراعياً متواضعاً في عام 2018 ما عزز توسع الطلب المحلي، بمعدل نمو بلغ 3 في المائة في المغرب[21] و2.5 في المائة في تونس. ويُتوقع أن يدعم تزايد النمو في قطاع السياحة هذين الاقتصادين في عام 2019.

(20) تشير بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن اللاجئين في عام 2017 يشكلون في الأردن حوالي 7 في المائة من السكان وفي لبنان حوالي 16 في المائة. UNHCR, *Global Trends: Forced Displacement in 2017* (Geneva, 2018).

(21) رغم عوامل إيجابية أخرى تؤثر على التوسع الاقتصادي، لوحظ تباطؤ إنتاج الفوسفات في المغرب، ما أدى إلى تباطؤ الأنشطة الاقتصادية من 4.1 في المائة في عام 2017 إلى 3 في المائة في عام 2018.

هاء- أقل البلدان العربية نمواً

24- خيرت أقل البلدان العربية نمواً انكماشاً اقتصادياً بلغ متوسطه 0.6 في المائة في عام 2018، ولكن يُتوقع أن يتحول ذلك إلى معدل نمو إيجابي يبلغ 0.3 في المائة في عام 2019. ويعود النمو السلبي لعام 2018 إلى حد كبير إلى ضعف الأداء في السودان واليمن. وقد أثّر الانخفاض الحاد في قيمة العملة اليمنية في منتصف عام 2018، إلى جانب التضخم الجامح المتواصل بمعدلات مئوية من رقمين، بشكل كبير على توسع الطلب المحلي رغم ارتفاع صادرات النفط. وعلى نحو مشابه، استمر الاقتصاد السوداني في مصارعة تخفيض قيمة الجنيه السوداني. وقد تفاقم هذا الوضع الاقتصادي بسبب الضغوط التضخمية القوية (63.3 في المائة) والقيود الخطيرة على ميزان المدفوعات. وتُرجمت هذه المخاطر السلبية إلى تراجع في الاستهلاك الخاص وردع الاستثمار. ونتيجة لذلك، يواجه الاقتصاد السوداني اضطرابات خطيرة وأزمة سياسية ناجمة عن تزايد الصعوبات الاقتصادية.

25- أما البلدان الأربعة الأخرى في مجموعة البلدان هذه، وهي جزر القمر وجيبوتي والصومال وموريتانيا، فقد تمتعت ببيئات اقتصادية مستقرة نسبياً. ففي جزر القمر، قاد قطاعا الزراعة والبنية التحتية التوسع الاقتصادي، الذي حقق معدل نمو اقتصادي بلغ 3.7 في المائة في عام 2018، مقارنةً بـ 3 في المائة في عام 2017. وقدر أن كلاً من جيبوتي وموريتانيا حافظ تقريباً على أنماط النمو في عام 2018. ففي جيبوتي أفضى الإنشاء الجاري لمنطقة تجارة حرة ومحطة تحلية وبنية تحتية للطرق إلى أنشطة اقتصادية إيجابية، في حين استفاد الاقتصاد الموريتاني من تنمية قطاع التعدين وأنشطة تصدير لسلع أخرى. وسجّل الصومال زيادة في معدل النمو بمقدار نقطة مئوية واحدة في عام 2018، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى التوسع في قطاعات الاتصالات والبناء والخدمات. وقد استفاد هذا الأداء الاقتصادي في مجموعة هذه البلدان جزئياً من عدد من مبادرات تيسير التجارة على المستوى العالمي لأقل البلدان نمواً، ومنها "مجموعة تدابير بالي" ومبادرة الوصول إلى الأسواق دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة في إطار منظمة التجارة العالمية.

واو- الأسعار والتضخم

26- قُدّر متوسط التضخم السنوي لأسعار الاستهلاك لعام 2018 في المنطقة العربية بنحو 6.2 في المائة، بانخفاض طفيف عن 6.7 في المائة في العام السابق. غير أن هذا الرقم قد لا يعكس بدقة ديناميات الأسعار الإقليمية، لأن اتجاهات التضخم تتفاوت تفاوتاً كبيراً حسب مجموعة البلدان وحسب البلد. فقد بدت الضغوط التضخمية في بلدان مجلس التعاون الخليجي قوية، خاصة في المملكة العربية السعودية، التي بلغ معدل التضخم فيها 2.5 في المائة في عام 2018، بعد انكماش بلغ 0.9 في المائة في عام 2017. ويعزى هذا الضغط التضخمي جزئياً إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة مؤخراً، التي ربما كانت لها آثار غير مباشرة على القوة الشرائية للأسر المعيشية. واستمر التضخم في البلدان المتضررة من النزاعات، بما فيها السودان واليمن، التي تعاني تضخماً جامحاً بمعدلات مئوية من رقمين، في حين شهدت الجمهورية العربية السورية انخفاضاً كبيراً في معدل التضخم بمقدار 13.8 نقطة مئوية خلال الفترة 2017-2018. وتمكن ملاحظة ديناميات أكثر تنوعاً في بلدان المشرق العربي. فقد أدت الإصلاحات الضريبية وارتفاع أسعار الطاقة إلى ارتفاع الأسعار في الأردن ولبنان؛ بينما

استمرت مصر في مواجهة ضغوط تضخمية قوية، رغم احتوائها لهذه الضغوط إلى حد ما، إذ بلغ معدل التضخم 14.4 في المائة في عام 2018[22].

27- في عام 2019، يُتوقع أن ينخفض التضخم في المنطقة العربية ليصل إلى 4.1 في المائة، ويُتوقع اتجاه أدنى في المدى المتوسط. ومثل هذه التوقعات مدفوعة إلى حد كبير بفرضية أن تأثير عدد من عوامل تضخمٍ تحدثُ مرة واحدة (مثل تأثير خفض معونات دعم الطاقة مرة واحدة) سيتلاشى مع مرور الوقت. وعلى خلفية تباين العوامل التي تؤثر على هيكل الأسعار في البلدان جميعها، يُتوقع أن تتراجع الضغوط التضخمية في المنطقة في نهاية عام 2019، مع توقع أن يبلغ معدل تضخم أسعار الاستهلاك 1.9 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي (منخفضاً عن 2 في المائة في عام 2018)؛ و3.4 في المائة في بلدان المغرب العربي (منخفضاً عن 4.5 في المائة في عام 2018)؛ و6.9 في المائة في بلدان المشرق العربي (منخفضاً عن 8.6 في المائة في عام 2018)؛ و16 في المائة في أقل البلدان العربية نمواً (منخفضاً عن 43.2 في المائة في عام 2018).

زاي- أسعار الصرف

28- البنية الاقتصادية وحالة الاقتصاد الكلي بالغتَا التنوع في البلدان العربية، لا سيما فيما يتعلق بالاستقرار السياسي والاعتماد على عائدات النفط المتقلبة. ولذا، تُطبّق البلدان ترتيبات مختلفة لسعر الصرف. فيطبّق ستة عشر بلداً عربياً نظام الربط المرن للعملة، وتُطبّق جيبوتي نظام الربط الجامد، فيما يتبنى كل من الصومال ومصر ترتيبات تعويم. ولدى الجزائر والجمهورية العربية السورية ترتيبات موجّهة أخرى لا تتطابق مع أي من هذه الفئات، وتشمل ترتيبات تتميز بتحولات متكررة في السياسات. وليست لدى دولة فلسطين عملة خاصة بها وتجري المعاملات باستخدام العملة القانونية لبلدان أخرى، ولا سيما الدولار واليورو والشاقل الإسرائيلي والدينار الأردني.

29- من بين البلدان العربية الستة عشر التي تُطبّق نظام الربط المرن، يُطبّق أحد عشرَ منها ترتيبات ربط تقليدية، فتربط هذه البلدان رسمياً (بحكم القانون) عملاتها بمعدلات ثابتة بعملة أخرى أو بسلة عملات، كعملات شركاء تجاريين أو ماليين رئيسيين ويكون لكل عملة في السلة وزن لتعكس هذه الأوزان التوزيع الجغرافي للتجارة أو الخدمات أو تدفقات رأس المال. وتستخدم سبعة بلدان عربية (الأردن والعراق وجميع بلدان مجلس التعاون الخليجي باستثناء الكويت) الدولار كعملة ارتكاز. بينما تُثبّت جزر القمر سعر صرف عملتها (الفرنك الكوموري) مقابل اليورو، فيما يستخدم كل من الكويت وليبيا والمغرب سلة عملات ارتكاز. وتدافع السلطات النقدية عن سعر التعادل الثابت ببيع أو شراء العملات الأجنبية في السوق أو عبر استخدام تدابير غير مباشرة، مثل سعر الفائدة الأساسي أو فرض لوائح تنظيمية للقطع الأجنبي أو عبر تدخل مؤسسات عامة أخرى، وذلك للمحافظة على المعدّل المُستهدف. لكن ما يجعل نظام سعر الصرف هذا نظام ربط مرن هو أنه ليس هناك التزام لا رجعة فيه للمحافظة على سعر التبادل الثابت.

30- لدى كل من السودان ولبنان واليمن نظام ربط مرن مستقر. وبموجب ترتيبات هذا النظام، يبقى معدل سعر الصرف في السوق الفوري في حدود هامش اثنين في المائة أو أقل مدة ستة أشهر على الأقل، لكنه ليس

(22) يعكس ذلك آثار سعر الصرف وأسعار الواردات على التضخم المحلي، مقترناً مع زيادات في الأسعار ناجمة عن تخفيضات لمعونات دعم الوقود وضريبة القيمة المضافة.

عائماً. وفي الوقت نفسه، يُطبّق كل من تونس والمغرب وموريتانيا ترتيبات مشابهة لنظام الزحف، وعموماً، تكون وتيرة التغيُّر في هذه الحالة أكبر مما في حالة الترتيب المرن المستقر، وهنا أيضاً ليس سعرُ صرفٍ عائماً. ولدى كل من الصومال ومصر سعرُ صرفٍ عائمٍ. وبموجب هذه الترتيبات، يحدد السوق إلى حد كبير سعر الصرف وليس هناك مسار للمعدل يمكن التحقق منه أو التنبؤ به. وقد تتدخل السلطات في سوق القطع الأجنبي للتخفيف من معدل الارتفاع أو لمنع التقلبات غير الضرورية؛ غير أن الغرض من تدخلات كهذه ليس استهداف مستوى محدد لسعر الصرف أو الدفاع عنه.

حاء- الديناميات الاجتماعية والتشغيل

31- كان وضع العمالة في المنطقة العربية قاتماً في عام 2018. فقد ظلت معدلات المشاركة في القوى العاملة الأدنى في العالم وكانت متفاوتة بين الذكور والإناث. وظلت معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة متدنية بحدود 21 في المائة[23] مقارنة بنسبة 74 في المائة للذكور[24] بينما بلغت معدلات البطالة بين الإناث 18.7 في المائة مقابل 7.5 في المائة للذكور. واستمرت الأزمات السياسية والنزاعات في بلدان مثل الجمهورية العربية السورية والصومال والعراق ودولة فلسطين وليبيا واليمن في إعاقة تطوير سوق العمل في المنطقة. وتذبذبت بطالة الشباب بمعدلات خطيرة في عام 2018، إذ بلغت 26.1 في المائة بعد أن بلغت ذروتها في عام 2012 بحدود 27.3 في المائة[25]. وتشمل المشكلات الرئيسية التي تواجه تشغيل الشباب عدم تطابق المهارات، والمقاومة الثقافية لبعض الوظائف في بعض البلدان، وحوافز أكثر جاذبية في القطاع العام مما في القطاع الخاص، وأنظمة توظيف صارمة، وبيئات عمل غير جذابة.

32- فيما يتعلق بمؤشرات المساواة بين الجنسين، لم تسجّل المنطقة العربية أي تقدم ملحوظ عن العام الماضي. ولا تزال تحتلّ المرتبة الأخيرة عالمياً بفجوة بين الجنسين تبلغ 40 في المائة، وفقاً للتقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2018[26]. علاوة على ذلك، واستناداً إلى بيانات الاتحاد البرلماني الدولي، في كانون الثاني/يناير 2019، شغلت النساء بالمتوسط 19 في المائة من المقاعد في مجالس النواب أو مجالس الغرفة الواحدة مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ 24.3 في المائة. ويشكّل ذلك زيادة طفيفة في المتوسط الإقليمي لعام 2017 (18.3 في المائة)، لكن المنطقة العربية لا تزال تحتل المرتبة ما قبل الأخيرة مقارنة بالمناطق الأخرى من حيث تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية. أما فيما يتعلق بالتمثيل في مجلس الشيوخ أو الأعيان، فقد سجّلت المنطقة العربية متوسطاً إقليمياً بلغ 12.5 في المائة مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 24.1 في المائة في كانون الثاني/يناير 2019.

---

(23) البنك الدولي، "معدل المشاركة في القوى العاملة، إناث (% من عدد السكان من الإناث فوق سن 15 عاماً)"، البيانات المفتوحة للبنك الدولي (استُرجعت في 10 آذار/مارس 2019).

(24) البنك الدولي، "معدل المشاركة في القوى العاملة، ذكور (% من عدد السكان من الذكور في سن 15 عاماً وما فوقها)"، البيانات المفتوحة للبنك الدولي (استُرجعت في 10 آذار/مارس 2019).

(25) البنك الدولي، "بطالة، إجمالي الشباب (% من إجمالي القوى العاملة من الشريحة العمرية 15-24 عاماً)"، البيانات المفتوحة للبنك الدولي (استُرجعت في 10 آذار/مارس 2019).

(26) World Economic Forum, *The Global Gender Gap Report 2018* (Geneva, 2018).

وتحتفظ تونس بمركز الصدارة في المنطقة العربية، إذ تبلغ نسبة النساء بين أعضاء البرلمان 35.9 في المائة، وذلك بفضل نظام الحصص الصارم[27].

رابعاً- التطورات على مستوى السياسات

33- طِوال عام 2018 وحتى الربع الأول من عام 2019، لوحظ موقف نقدي أكثر صرامة مع ارتفاع التكاليف المالية للمنطقة العربية. فقد زادت المصارف المركزية أسعار الفائدة بالتزامن مع دورة رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة التي ما زالت مستمرة. وقد أدت جهود التطبيع هذه المرتبطة بالارتفاع السريع في قيمة الدولار إلى زيادة كلفة التمويل الدولي، ولجأ عدد من البلدان العربية إلى إصدار سندات الدَين لتمويل العجز، ما زاد من تعرض المالية العامة في المنطقة للمخاطر. وإلى جانب تحديات السياسة النقدية المستمرة، لا يزال معظم الدول العربية يواجه عجزاً في المالية العامة رغم تدابير تقشفية واسعة النطاق. وتشمل هذه الجهود تطبيق ضريبة القيمة المضافة الموحدة على مستوى بلدان مجلس التعاون الخليجي مؤخراً، وإدخال سلسلة من إصلاحات إعانات الدعم وتعبئة الإيرادات وإلغاء الإعفاءات الضريبية المختلفة.

34- بدأ العديد من البلدان العربية بالفعل إصلاحات في دعم الطاقة وستتواصل هذه الجهود في المستقبل، خاصة إذا ظل العجز المالي مرتفعاً. وتدار هذه الإصلاحات في نطاق توطيد المالية العامة، لكن آثارها ستنتشر على الاقتصاد ككل، وستولّد بعض تكاليف التعديل من حيث النمو والعمالة والميزة النسبية. وهناك أيضًا آثار متباينة على الجنسين لدى استكشاف آثار التشغيل القطاعية. وينبغي على صانعي السياسات معالجة هذه الأمور وأخذها بالاعتبار لدى تصميم إجراءات التخفيف المناسبة.

35- يمكن القول إن تخفيض إعانات دعم الطاقة سيولّد للحكومات العربية هامش تصرف مالي. وإذا ما وُجِهّت المبالغ "الموفّرة" بالكامل إلى تخفيض العجز المالي، يمكن تعزيز الاستدامة المالية، لكن مثل هذا الاتجاه السياساتي لن يحسّن بالضرورة متغيّرات الاقتصاد الكلي، من مثل النمو الاقتصادي واستحداث الوظائف. وإن أمكن تحويل المبلغ الموفّر إلى الأسر المعيشية على هيئة تحويلات مالية أو استخدامه لتمويل برامج استثمار عامة إضافية، فقد يكون لإصلاح إعانات دعم الطاقة تأثيرٌ أكبر على النمو الاقتصادي المستدام. علاوة على ذلك، على صانعي السياسات العرب النظر في كيفية تخفيف تأثير مثل هذا الإصلاح، بما في ذلك عن طريق تنويع مزيج الطاقة الوطني، مع زيادة حصة الطاقة المتجددة؛ وإنشاء نُظُم مستدامة لإدارة جانب الطلب من الاستخدام المحلي للطاقة؛ وإعادة تحديد أولويات التنويع الاقتصادي الهيكلي؛ وتنفيذ برامج تعديل كفاءة استخدام الطاقة على نطاق واسع في جميع القطاعات الاقتصادية؛ وضمان التنفيذ الفعّال لمعايير وأنظمة أداء كفاءة الطاقة؛ وزيادة استيعاب النُظُم خارج الشبكة، وفي الوقت نفسه تعزيز تجارة الطاقة الإقليمية.

(27) Inter-Parliamentary Union (IPU), "Women in national parliaments: world classification" (استُرجعَت في 10 آذار/مارس 2019).

خامساً- الآفاق

36- عموماً، لا يزال منظور النمو في المنطقة العربية مرتبطاً بعدم اليقين الجغرافي-السياسي الذي يزداد تفاقماً بسبب عدد من الخلافات الدبلوماسية والنزاعات المسلحة في المنطقة. وبالإضافة إلى تلك التحديات السياسية، فإن ارتفاع أسعار الفائدة العالمية الذي تقوده الولايات المتحدة وغيرها من الاقتصادات المتقدمة، يؤدي إلى تضييق شديد في شروط الائتمان ويزيد من تعرض المالية العامة للمخاطر في المنطقة العربية. وقد أدى تقلب أسعار النفط، إلى جانب العقوبات الأمريكية المفروضة على صادرات النفط الخام الإيراني، إلى تعقيد القدرة على تحقيق توازن في معادلة النمو بين توطيد المالية العامة، وتطوير القطاع الخاص، والتنويع والاختلالات الخارجية. وانعكاساً لهذه المخاطر والفرص المختلطة، يُتوقع أن يستمر النمو الإقليمي بمعدل نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي يبلغ 2.9 في المائة لعام 2019 و3.8 في المائة لعام 2020.

37- رغم التحديات الهائلة التي يواجهها صانعو السياسات في البلدان العربية، تبدي المنطقة إمكانات لتحقيق التنمية، لا سيما في مجالي التكنولوجيا الرقمية والابتكار. وسيكون للاستفادة من إمكانات الطاقة ومن الابتكار التكنولوجي دورٌ حاسمٌ في تعزيز القيمة المضافة والنمو الصناعي والعمالة. وعلاوة على ذلك، يمكن تعزيز اشتمال هذا النمو للجميع من خلال اتخاذ تدابير لتعزيز الإدماج المالي القائم على التكنولوجيا الرقمية وذلك بتيسير حصول الفئات الاجتماعية المحرومة من التسهيلات المصرفية والتي تعاني نقص الخدمات على الخدمات المالية. إن لدى المنطقة العربية، التي يبلغ عدد سكانها 400 مليون نسمة، بما يتوفر لها من العديد من الشباب المتعلم والموارد الطبيعية والموقع الجغرافي المميز، فرصة قويةٌ لأن تصبحَ قوة اقتصادٍ رقمي بتكنولوجياتٍ تهدفُ إلى تحقيق تحولٍ بنيويٍ وتنميةٍ مستدامةٍ.